

الفصل الثالث

في صفاته واسمائه وكيف يجب أن يُعْتَقَدَ

القول والفعل منه سبحانه

أقول أنه إذا ثبت وجود البارئ عزّ وجلّ وثبت وحدانيّته
بالدلائل التي قامت وجب أن يُنظر في صفاته وما يليق
به أن يضاف إليه ويُعرف به فنظرنا فإذا من صفاته
خاصّ وعامّ فالخاصّ ما لا يجوز أن يُوصَفَ بضدّه كالحياة
والعلم والقدرة ولا أن يوصف بالقدرة عليها ألا ترى أنّه
لا يصحّ القول بأنّه يقدر أن يمحي أو يقدر أن يعلم أو يقدر أن
يقدر ولا القول بأنّه يعلم كذا ولا يعلم كذا أو يقدر على كذا ولا
يقدر على كذا لأن ما كان موصوفاً بنفسه ثم وُصِفَ بضدّها كان
الضدّ راجعاً الى نفسه ولا تستقيم الالهية بغير حياة وقدرة
وعلم وهذه تسمى صفات الذات والعاء ما يجوز أن يُوصَفَ

بضدّها ويوصف بالقدرة عليها كالإرادة والرّزق والخلق والرحمة
وهي صفات الفعل والمسلمين ومن قبلهم في هذا الفصل تشاجر
كثير واختلاف يدعوا الى ضلال مَنْ خالف صاحبه في
ذلك فقال بعض الناس لا اسم للبارئ ولا صفة ولا ذكر
وانما ينبغي ان ينسب كلّ عدل ورحمة وفضل وجود إليه بمعرفة
القلوب أنه منه وقالت المعتزلة أن صفات الله أقوال
وكنائيات وهي كلّها من قول القائلين ووصف الواصفين
وقال قوم لا معنى لصفات الفعل وانما المعنى لصفات الذات
والصفة ما قامت في الموصوف ولا تباينه ولا يجوز أن يوجد
الموصوف مع عدمها قالوا فلم يزل الله خالقاً بارئاً رازقاً
مريداً متكاملاً رحيماً حتى أتوا على آخر صفاته وفرق ناس
منهم بين الوصف والصفة فجعلوا الصفة ما يلاصق الموصوف
كالعرض للجوهر والوصف قول الواصف تلك الصفة فصفات
الله غير مخلوقة لأنّه بها موصوف وهو غير مخلوق وهو
واحد بصفاته كلّها وصفاته لا هو ولا بعضه ولا غيره
واحتجوا بأنّها ليست هو ولو كانت هو لكان صفة ولدعى
فقل يا علم يا قُدرة يا سمع يا بصر ولما قام بذاته

كما أن الصفات لا تقوم بانفسها ولا هي فيه لأن حدّ
المتغيرين جواز وجود أحدهما مع عدم الآخر [٢٠ 19 ٢] فلو كان
عليه وقدرته وسمعه وبصره غيره جاز عدم علمه والقدرة
وغيرها مع وجود الباري فيحصل بلا علم ولا قدرة ولا هي
بعضه لأن التبعض من دلائل الحدث والله لا يُوصف
بالإباض والأجزاء وقالت المعتزلة في صفات الذات
أنها ليست من غير الذات شيئا فذات الباري عالمة حكيمة
قادرة سمعية بصيرة وهو عالم بذاته قادر بذاته سمع بذاته
بصير بذاته وأما الصفات ما وصف الله به نفسه أو وصفه
العباد بها قالوا ولا يجوز أن يكون عليه وقدرته هو ولا غيره
لأنها لو كانت هو لكان أشياء كثيرة مختلفة ولعبدت
ودُعيت فلو كانت غيره لكانت قدما كثيرة وإن لم ينزل
مع الباري وإن كانت محدثة فكان قبل أحداث العلم غير
عالم وقبل أحداث القدرة غير قادر وكذلك سائر الصفات
فثبت أن ذاته عالمة قادرة إن كان له علم به يعلم وقدرة
بها يقدر ولم يختل من أن يكون هي هو أو غيره وقالوا
لا فصل بين من زعم أنه هو أو غيره أو بعضه قالوا وقول

القائل لا هو هو نفى وقوله لا غيره رجوع عن ذلك
 النفي وإثبات له فهؤلاء يزعمون أنه لو كان له علم بكان
 معه غيره ومخالفتهم يزعمون ان لو لم يكن له علم لكان
 جاهلاً قالوا وهو موصوف بالقدم والقدرة والعلم فلو كان
 عالماً بنفسه قديماً لما جاز أن يُوصَفَ بنفسه كما لا يُصَوَّرُ
 المصوَّرُ بنفسه ولا يكتب المكتوب بنفسه ولا يشتم المشتوم
 بنفسه وإنما يشتم المشتوم بستم ويصوَّرُ المصوَّرُ بصورة فصيح أنه
 موصوف بصفات والصفات يشتق منها الأسمى فالقديم من
 القدم والقديم من القدرة والعالم من العلم كما أن الحمر
 للأحمر والصفرة لالأصفر ثم هو لا هي ولا غيرها قالوا
 ولو لم يشاهد عالماً الا بعلم ولا قادراً الا بقدرة فكذلك
 ما غاب عنا فبقال لهم مخالفتهم أليس الحمر والصفرة
 عَرْضَانِ في الأحمر والأصفر أو ليس العالم متاً بعلم علمه عارض
 فيه فهل^١ الى تمثيل الباري بجسم ذي عرض وبهم ينفصلون
 ممن يزعم انه جسم أو عَرْض لوجود الفعل منه لأنه لا يظهر
 الفعل فيما يشاهده إلا من جسم حدث فهل يجب علينا القضاء

١ كذا في الاصل. Lacune. Ms.

بأنه جسم ذو أعراض وأبعاض إذا لم نشاهد الفعل إلا من
 جسم ذى أعراض وأبعاض كذلك لا يجب القضاء بأنه
 عالم يعلم إذا لم نشاهد عالماً إلا يعلم فإن قيل إذا أُجْزَتْ عالماً
 لا يعلم فَأَجْزُ جسمًا لا بصفات الجسم قيل لو لزم ذا
 للزمك هو بعينه في إجازتك عالماً يعلم لا هو ولا غيره ولا
 بعضه وأما قولهم ان المصور لا يَصَوِّرُ بنفسه والمكتوب
 لا يُكْتَبُ بنفسه وإنما يَصَوِّرُ بصورة ويكتب بكتابة
 والصورة والكتابة لا شك غيرهما وقولهم من الصفات يشتق
 الأسمى فالصفات هي الأسمى بعينها ليست أنها أشياء كامنة
 فيه كالأعراض في الجواهر ولكنه إذا أبدى فعلاً من أفعاله
 تسمى به أو سَمَاءُ العباد به والكلام يطول في هذا ويمتد
 ومتى اعمل الناظر فكره في هذا المقدار [٢٥٠] تبين له
 وجه الصواب بحول الله وقوته

القول في الأسمى اقول أن اختلافهم في الأسمى كاختلافهم في
 الصفات وعامة المعتزلة على أن الأسمى هي الصفات وأن الاسم
 غير المسمى وهو قول المسمى وحد الاسم ما دل على المعنى وقالت
 فرقة أن الاسم والمسمى واحد واحتجوا بقوله تعالى سَبِّحْ اسْمَ

رَبِّكَ الْأَعْلَى فلو كان الاسم غيره لكان قد أمر بعبادة غيره
وقد قال سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فدلَّ على
أن اسم الله هو الله وقال اذْكُرُوا اللَّهَ ثُمَّ قال في موضع
وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وناقضهم مخالفوهم بأن الاسم لو كان
المسمى لكان اذا غيّر تغيّر المسمى واذا أُحرق أو خرق أو غرق
أثر ذلك كله في المسمى وكلُّ مسمى سابق اسمه وجائز
تبدل الاسم عليه والاسماء مختلفة كثيرة والمسمى واحد غير
مختلف وقد قال الله عز وجل وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
فَادْعُوهُ بِهَا وما هو له فهو به يُدعى وهو غيره لا شك
وأجمت الأمة أنه غير جائز أن يقال له يا حسن على
أن يكون حسنه في ذاته وإنما يُوصف بحسن القول والفعل
وقد أخبر أن له اسماء حسنة في غاية الحسن ونهايته
فَعَقِلَ أَنَّهُ غَيْرُ اسْمَائِهِ واسماؤه معلومة محدودة معدودة الحروف
ولا يجوز اطلاق شيء من ذلك على الباري سبحانه وتعالى
واسماؤه تختلف باختلاف اللغات فكما أن لغة الفرس
هي غير لغة العرب ولغة العرب غير لغة الحبش لقول الله
تعالى وَاخْتِلَافُ السِّنِّيَّكُمْ وَاللَّوَانِكُمْ كذلك التسمية بها

مختلفة فاذا اختلف الاسم وهو واسمه واحد فذاك
الاختلاف شائع فيه لا شك اللهم إلا أن ينكر أن لا يكون له
غير اسم واحد وأن لا يختلف ذلك الاسم باختلاف
اللغات فهذا جاحد ضرورة لا غير وقوله تعالى سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ
الْأَعْلَى أى اذكره باسمه وصفته لآله غير ممكن ذكر
شئ إلا باسمه ثم قوله سَبِّحْ لآله واذكروا الله واذكر
رَبَّكَ على ما يتعارفه الناس ان الشئ اذا لم يكن ذكراً في
نفسه لم يكن ذكره إلا باسمه وقول القائل الله معلوم
انه اسم عربى لمعرفة معناه واشتقاقه وغير جائز القول بأن
الله عربى او عجمى فإن قال قائل اذا كان الاسماء والصفات
من أقوال العباد وكنائياتهم فأمّ يكن له اسم ولا صفة قبل
الخلق وكان عطلاً غفلاً الى أن سمّاه العباد قيل قد قلنا أن
صفاته على وجهين صفة ذات وصفة فعل فما كان من صفات
الذات لم يزل بها موصوفاً وان لم يصفه بها واضفه كما أنه
لم يزل واجداً فرداً وان لم يكن خلق يوحدّه وعالماً وان لم يكن
المعلوم موجوداً وقادراً وقديماً فأمّا القول بأنه لم يزل
مدعوّاً أو معبوداً أو مشكوراً فالشاكِر والمُعبِد والداعى

ليسوا لم يزلوا وكذلك القول بأنه لم يزل خالقًا رازقًا
يقتضى ازليّة المخلوق والمرزوق اللهم إلا على جهة القدرة على
الخلق والرزق فانه يستقيم له ذلك وكذلك لو
قال لم يزل سميعًا بصيرًا على معنى سَيَبْصُرُ وَسَيَسْمَعُ وأجمع
المسلمون أن الله حيّ قادر قديم سميع بصير واحد فرد عالم
حكيم متكلم جواد فاعل مختار موجود رحيم عدل متفضل
غنيّ واختلفوا في تفصيل هذه الصفات وعلمها فزعمت طائفة
أنه عالم لأن له علمًا وزعم آخرون أنه عالم بذاته لأنه
يدرك الاشياء كما هي وقد تقدّم 'حجج' الفريقين مجملًا
وكذلك قولهم في القدم والقدرة فن ابن^١ القول بأن
حدّ القديم والقادر أن يكون له قِدَمٌ وَقُدْرَةٌ قال حدّ القديم
الموجود لا إلى أوّل وحدّ القادر الذى لا يمتنع الفعل عليه
باختياره وأجمع هؤلاء انه موجود [٢٠ ٢١] بعينه وذاته ولا
يُوجد لأنه لو كان موجودًا بوجود لم يخلُ ذلك الوجود مِنْ
أن يكون موجودًا او ليس بهوجود فإن كان غير موجود فقد

^١ .حجاج Ms.

^٢ .الى Ms.

دخل في باب العدم وإن كان موجوداً فقد وجب أن يوجد
 بوجود آخر إلى ما لا نهاية والقول بما ليس له نهاية يؤدي
 إلى قول أهل الدهر وقالت طائفة أنه حيٌ بحياة
 عالمٌ يعلم وزعم آخرون أن معنى الحي وجود الأفعال منه على
 اتفاق واتساق واختلفوا في ذاته ألها نهاية أم لا فقال
 أكثرهم أنه غير متناهٍ لأنه لا يجسم ولا عرض ولا حد له
 فيقتضي النهاية وهو مبدع النهايات والحدود وزعم هشام بن
 حكم أنه متناهٍ وكذلك يلزم كل مجسم وقد قال
 أصحاب القضاء أنه غير متناهي الذات واختلفوا أذاته
 مرئية أم غير مرئية فمن قال بالتشبيه أو رأى الرؤية
 العلم قال هو مرئي كما هو موجود معلوم ومن أبى ذلك
 قال غير مرئي كما هو غير محسوس ولا ملموس بقي الاختلاف

في التوفيق بين الرؤية والعلم واللمس والتفريق بينهما
 واختلفوا في الكلام فمن قال هو من صفات الذات قال
 غير محدث ولا مخلوق لأن الله لم يزل متكماً بكلام لا هو هو
 ولا هو غيره ولا بعبه ومن قال من صفات الفعل قال هو
 محدث لأن الكلام يقتضي متكماً واختلفوا في الإرادة

بحسب اختلافهم في الكلام واختلفوا في المكان فقال أكثرهم
 انه بكل مكان حافظاً مدبراً وعالماً وقادراً رليست ذاته بجسم
 فيشغل الاماكن ولا بعرض فيحل الاجسام ومن كان بهذه الصفة
 فغير محتاج الى المكان وقال هشام بن الحكم والمشية انه
 في كل مكان ذو مكان وذلك مُطَرَّدٌ على أصله لما يراه جسمًا
 وقال قوم انه في السماء فوق العرش بذاته بلا نهاية
 لا يكون الشئ على الشئ بالماسّة والاضلال وزعم ابن
 كلاب انه على العرش لا في مكان واذا أجازوا أن يخلق الله
 جسمًا لا في مكان وأن يُقيم العالم لا في مكان فما ينكرون من
 كونه لا في مكان وليس هو بجسم ولا عرض واختلفوا في العلم
 فقال قوم عالم بما كان قبل ان كان وبما يكون قبل ان يكون
 ولا يجوز أن يخفى عليه شئٌ إلا بأثّه استفاد علمًا او أحدثه
 لنفسه بل ذاته متنبّهة عالمة وزعم قوم من الإماميّة أن الله
 لا يعلم ما هو كائن حتى يكون قالوا ولو كان يعلم أن من
 يخلقه يكفر به ويعصيه ويؤذيه لما خلقه وأجازوا فسح الخبر
 والبداء وأول من أبدع هذا الرأي في هذه الأئمة المختار بن
 ابي عبيد كان يزعم أنه يعلم ما يحدث من جهة الوحي فخير

أصحابه بكوائن، فإن اتفقت فهو ما أراد وإن خالف قد أبدا
لربكم وكان بهم بن صنوان ينفي الصفات كلها عن الله
سبحانه وينكر القول بأنه شيء زعم فراداً من التشبيه ويقول
علم الله محدث وجملة الرد على هؤلاء أن الجاهل منقوص
ومستحق المذمة لا يستحق الإلهية وأجاز المعتزلة كون ما علم
الله أنه لا يكون لأن علم الله ليس بعلّة ككون الشيء
ولا حامل للعلوم على الكون كما أنه لم يزل عالماً بخلقه العالم
قبل خلقه ثم لم يجز القول بأن علمه علّة الخلق وحامل له
على إيجاده قالوا ومما علم الله أنه لا يكون أمور علم أنها
لا يكون لاستحالة كونها [fol. 21 r^o] ككون إله معه أو كون
شريك أو كون غالب يغلبه أو كون نهاية وانقضاء له ومنها
أمر علم أنها لا تكون لاستحالة كونها فلا يجوز كونها بحال
قالوا وغير جائز أن يأمر عبداً بما يعلم أنه لا يكون منه ما
يأمره به ولا يقدر عليه لاستحالته أو لعجزه وإنما يجوز الأمر
لمن علم أنه قادر على الفعل لأن القدرة هي التي تقتضي
التكليف لا العلم وقال مخالفوهم لا يجوز كون خلاف ما
علم الله ويجوز الأمر بخلاف ما علم لأنه لو جاز كون خلاف

ما علم كان عاجزاً جاهلاً وهذه هي مناظرة بين الفريقين مليحة
 مُفيدة قالوا لهم أليس في قولكم أن الله لم يزل عالماً بأن
 فرعون لا يؤمن قالوا بلى قالوا فكان فرعون يقدر أن يؤمن
 وقد علم الله أنه لا يؤمن قالوا نعم قالوا فكان فرعون
 يقدر على إبطال علم الله وتجهيله قالوا لو علم الله أن فرعون
 لا يقدر أن يؤمن كما علم أنه لا يؤمن ثم قلنا انه آمن أو يؤمن
 لكننا مُبطلين مجيلين ولكننا قلنا علم الله انه لا يؤمن وعلم انه
 يقدر أن لا يؤمن ولم يؤمن فلم تكن مُبطلين ولا مجيلين ثم قلبوا
 عليهم السؤال فقالوا أليس الله عالماً بأنه يقيم القيامة في وقتها
 وهو القادر على أن لا يقيمها قالوا بلى قالوا فهل يجوز القول
 بأن الله قادر على إبطال [علمه] علمه وتجهيل نفسه اذا كان
 قادراً على أن لا يفعل ما علم انه يفعله وعلى ان يفعل ما علم
 انه لا يفعله قالوا وليس علم الله أن فرعون لا يؤمن وأمره
 بأن يؤمن فهل أمره بتجهيل علم الله فيه واختلفوا في جواز
 وصف الله بالقدرة على المحال كإدخال العالم في جرة او
 بيضة فقال الجمهور من اهل العلم لا يجوز ذلك لأنه يقتضي
 العلم مقدوراً كما يقتضي العلم معلوماً فكل ما هو غير مقدور

عليه محال إجازة القدرة عليه وزعم بعضهم أنه قادر عليه
واختلفوا في وصف الله تعالى بالقدرة على الظلم والجور فأحاله
قوم لأن ذلك مذموم لا يفعل إلا عن نقص أو حاجة ولو جاز
ذلك لم يكن مأمومًا أن يقع ولجاز وصفه بالقدرة على الجهل
والعجز وكان أبو هذيل يقول هو قادر على ذلك وإن كان
لا يفعله لرحمته وحكمته وليس يفعل الظلم والكذب غير مقدور
عليه فيكون محالًا واختلفوا في قدرة الله تعالى هل هي علم الله
أم غيره وكذلك الحيرة فالقدم وسائر صفات الذات وزعمت
طائفة أن علم الله ليس قدرته ولا غيرها لأنه لو كان العلم
والقدرة لكان ما علم فقد ر. عليه وهو يعلم نفسه ولا يصلح
القول بأنه يقدر على نفسه ولو كان علمه غير قدرته لكن يجوز
وجود أحدهما مع عدم الآخر ولو جاز هذا لجاز أن يكون
البارئ في حالٍ عالمًا غير قادرٍ أو قادرًا غير عالم وزعم
داود بن علي أن علمه غير قدرته وأما المعتزلة فليس من قولهم
أن له علمًا وقدرةً حتى يلزمهم التفصيل بينهما واختلفوا في
التعديل والتجوير من خلقه أفعال العباد وما هم يكتسبونه من
المعاصي والآثم وقضائه إياها عليهم وإرادته منهم وعقوبته لهم

عليها بعد أن أوجدها منهم فقال قوم كل ذلك منه وفعله
وهو عدل وحكمة لأن الخلق خلقه والأمر أمره لا يكون منه
ظلم ولا جور ولو جاز حدوث حادث بغير مُرادِهِ او مشيئته
وإيجاده لكان عاجزاً مغلوباً وقال آخرون لو كان كما يزعمون
لما كان الخلق ملومين ولا معاقبين ولا من يفعل بهم هذا
حكيمًا ولا عالمًا [١٥ 21 ١٥] ولا رحيماً وهذا من باب الحير
والقدر والاختلاف فيه قائم مذ وُجد في العالم حيّان ناطقان
ولا يجوز غير ذلك لتكافئ الدلالة وأعدل الأمور أوساطها
فقد قيل الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس لا يزداد على
طول النظر آلة حيرةً ودهشاً ومَن طاوَعَتْهُ نفسه بالإسك
عن الخوض فيه والاختصار على ما في الكتاب رجوت ان يكون
من الفائزين